النظام التجاري الدولي: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

The International Trading System: from G.A.T.T to the World Trade Organization.

كريمة لعيساوي (*)

ملخص:

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الإطار الهيكلي وعلى المبادئ والأهداف الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة بغرض فهم الميكانيزمات الحقيقة للنظام التجاري الدولي الحالي والمبادلات التجارية الدولية والسلعية؛ خاصة بعد الانتقال من الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية (G.A.T.T) إلى منظمة دولية (O.M.C) تعمل على تحرير المبادلات على الصعيد العالمي، وتخلص الدراسة إلى أن (O.M.C) تلعب دورا فعالا في حركة الاقتصاد العالمي استنادا إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، وفقا لمبادئ وأهداف سطرت لرسم ومتابعة ومراقبة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء فيها.

الكلمات المفتاحية: -الجات-المنظمة العالمية للتجارة – النزعة الحمائية-التجارة الخارجية –الاقتصاد الليبيرالي.

Abstract:

This research paper highlights the structural framework of the World Trade Organization and its main principles and goals in order to fully grasp the real mechanisms of this international trading system and the current global commercial exchange, particularly since the transformation from the GATT to the WTO. The latter is playing an active role in the dynamics of global economy in general as well as a principle role in liberating international trade in particular based on several principles made to monitor the economic policies of its member.

Keywords: WTO; GATT; International trade; Liberal economy.

(*) - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. Loubna-abed@hotmail.fr

مقدمة:

عرف العالم في العقود الأخيرة الكثير من التحولات في كافة المجالات؛ أبرزها المجال الاقتصادي حيث تعددت التكتلات الاقليمية والدولية بغية الهيمنة على الاقتصاد العالمي، فبعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 سارعت الدول الكبرى الغنية التي تمتلك وسائل الانتاج ذات النظام الرأسمالي الحر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى ارساء قواعد ما يسمى بالنظام الدولي الجديد لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية واحتواء دول المعسكر الاشتراكي في نظام اقتصادي عالمي يعتمد أساسا على السوق بدلا عن التخطيط أو ما سمي بالليبرالية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمجال التجاري يمكن أن نشير أن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية اتصفت بتزايد الحواجز الجمركية والقيود المباشرة والجمركية بصفة انتقامية بين العديد من الدول الى الدرجة التي تكاد أن توصف بـ "حرب تجارية"،[1] وعقب الحرب العالمية الثانية وتفاديا لكساد اقتصادي آخر ظهر اتجاه تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منظمة التجارة الدولية (I.T.O) في إطار الأمم المتحدة ليستكمل بها الإطار المؤسساتي الدولي على النطاق الاقتصادي الذي يهدف لتحرير النظام العالمي في المجال النقدي والمالي وكذا في المجال التجاري.

انطلاقا مما سبق وتأسيسا علية نطرح الإشكالية التالية: **ماهي الأسس والمبادئ والأهداف التي تأسست عليها منظمة التجارية العالمية مقارنة مع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وكيف انعكست على النظام الاقتصادي الدولي؟**

وفي محاولة للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضيتين الأساسيتين:

[1] كان تطبيق قانون سموت هولي للتعريفة الجمركية الصادر بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 لحماية الصناعات المحلية النقطة الأولى التي أشعلت الحرب التجارية حيث ارتفعت معدلات الجمارك الأمريكية مما أدى الى الكساد العالمي وتدهور الميزان التجاري في الكثير من الدول التي قامت بدورها فرض ضرائب جمركية الانتقامية ضد صادرات الولايات المتحدة الامريكية.

- كلما زادت ميكانيزمات النزعة الحمائية كلما تعارضت مع فلسفة ومبادئ الجات ومنظمة التجارة العالمية.
- كلما زادت منظمة التجارية العالمية من القيم الليبرالية في آليات عملها كلما اقتربت من صندوق النقد الدولي (نقديا) والبنك العالمي (ماليا) في توجيه النظام الاقتصادي العالمي.

I. نشأة مبادئ وأهداف الجات:

قبل التطرق لنشأة وأهداف الجات لا بد من الإشارة إلى أنه توجد ثلاث أجهزة رئيسية تسيطر وتتحكم بالاقتصاد العلمي وفقا لنموذج الاقتصادي الحر وهي:

1. **صندوق النقد الدولي F.M.I**: الذي تأسس بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام 1944 المكلف بمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات باعتباره مصرف عالمي يضع موارده في متناول الدول الأعضاء لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو القصير الأجل في موازين مدفعاتها.
2. **البنك العالمي الدولي للإنشاء والتعمير:** للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية في الدول الأعضاء فيه بتقديم قروض التنمية طويلة الأجل.
3. **منظمة التجارة الدولية**: اقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي في هافانا الذي أقر على ضرورة المساهمة في تنمية اقتصاديات الدول المتضررة من قبل الدول المتقدمة، لكن باءت الجهود بالفشل فتراجعت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء في ميثاق هافانا، وأقرت بتأسيس منظمة أخرى تهتم بالتجارة الدولية، وهذا ما نتج عن تعويض المنظمة الدولية للتجارة بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات"[2] عام 1947 باعتبارها تعاقدا متعدد الأطراف ينشئ قواعد للسلوك في مجال التجارة الدولية وحددت الجات الأسس الجديدة لنظام التجارة الدولي الذي تميز بـ:
   - بالميل الشديد نحو الحماية

[2] يعني مصطلح الجات: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهو اختصار لعنوان الاتفاقية باللغة الانجليزية.

- تبني شرط الدولة الأولى بالرعاية
- مبادئ الحرية التجارية كالمنافسة
- عدم التمييز في المعاملة ما بين الدول المتعاقدة باعتماد آلية المفاوضات والتشاور بين الأطراف

بعد جولة الاوروغواي وجولة مراكش سنة 1994 نشأت المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) لتحل محل الجات التي كانت تهتم بجوانب التعريفات الجمركية والتجارة؛ دخلت عمليا حيز التنفيذ سنة 1995، اعتبرت أحد العناصر الأساسية للعولمة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ لتصبح المحور الرئيسي في حركة الاقتصاد العالمي في رسم ومتابعة السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء.

وإذا اقتصرت اتفاقية الجات سنة 1947 على جانب تجارة السلع فإن المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت الإطار القانوني لتسيير العلاقات التجارية الدولية، حيث تضم مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تستهدف الى تحرير التجارة ما بين الدول في مختلف القطاعات وتضع قواعد سلوك في العلاقات التجارية قد وسعت ميدان المعاملات والميادين التي تنظمها الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بحيث أصبحت تشمل المنتوجات الزراعية والخدماتية وكل ما يتعلق بالملكية الفكرية والأدبية ذات العلاقة بالتجارة.

في 30 أكتوبر 1947 تم التوقيع بقصر الأمم بجنيف على اتفاقية من قبل 23 دولة[3] على أن تكون هذه الاتفاقية مؤقتة ريثما يتم انشاء منظمة عالمية للتجارة وارساء ما جاء في ميثاق هافانا، وأصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من أول جانفي 1948 [4]وتضمنت أحكاما خاصة بإقامة التوازن بين حماية الانتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية، وتعد الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوق والتزامات على الدول الأعضاء فيها وسميت بالأطراف المتعاقدة.

[3] ارتفع عدد الدول المنضمة الى الاتفاقية من 23 دولة سنة 1947 يصبح 118 في 1994.

[4] لأكثر توضيح ينظر:

Michel RAINELLI : Le commerce international, collection repères-la découverte, France, Novembre 2015, p.20.

❖ **قانونيا:**

عرفت الاتفاقية بأنها عقد بين مجموعة الدول الأعضاء، والعضوية فيها تختلف عن المنظمات الدولية الأخرى حيث لا يحصل الطرف المتعاقد العضوية فيها إلا بتقديم تنازلات جمركية للدول الأخرى الأعضاء، أي بمفهوم أخر تلتزم الاتفاقية أن تكون السياسية التجارية للأطراف المتعاقدة مسايرة لنظام حرية التجارة وفقا لما يسمى بالتنازلات (Concessions) الجمركية، وفي الأصل لا تقبل عضوية أية دولة في الاتفاقية إلا بعد أن تتأكد باقي الأطراف المتعاقدة بها من أن الدولة طالبة العضوية تطبق المبادئ العامة كمبدأ الدولة الأولي بالرعاية والمعاملة الوطنية في سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة لكي تستفيد منها الدول الأخرى، وتشمل الاتفاقية 38 مادة،[5] تنظم التجارة الدولية بين البلدان المتعاقدة.

فمنذ تاريخ 1 جانفي 1948 أصبحت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الإطار الرسمي الذي يتم فيه وضع القواعد التجارية وكذا أصبحت إطارا للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها، وهنا نشير أن مهمة مؤتمر الأطراف المتعاقدة الذي يعتبر أعلى أجهزة الهيكل التنظيمي للجات تتمثل في اصدار القرارات التي تمس التجارة الدولية وكذا تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

كما يدرس مؤتمر الأطراف المتعاقدة الاستثناءات الكمية التي قد تمنح لبعض الدول عن طريق قبول الأغلبية وهنا نشير أنه بالنسبة للتعديلات الخاصة بالاتفاقية فإن ذلك يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء(2/3) مع الملاحظة أن لكل عضو صوتا واحدا[6]؛ وهذا ما يختلف عن مجلس هيئة الأمم حيث يستفيد الأعضاء الخمسة بحق الاعتراض (حق الفيتو).

---

[5] Helene Delorme et Denis Clerc : Un nouveau G.A.T.T. Les échanges mondiaux après l'Uruguay- Round, Edition complexe Bruxelles, page 23.

[6] Flory Thiebaut : le G.A.T.T droit international et le commerce mondial, Libraire Grenoble de Droit, Paris, 1968, P. 254.

❖ مبادئ الجات

تعمل الاتفاقية رسميا وفق مبادئ عديدة تهدف في مجملها إلى إزالة القيود على التجارة الدولية وتحقيق المساواة فيما بين الأطراف المتعاقدة:

أولا: مبدأ عدم التمييز

حثت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية عبى ضرورة بسط المساوات التامة بين الدول المتعاقدة لتحرير التجارة فيما بينها، وينقسم إلى مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية.

مفهوم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (most favoured):

ويعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية تحرير التجارة الدولية في إطار الجات والمقصود بهذا المبدأ هو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة ومزايا واعفاءات يتمتع بها أي طرف أخر في سوق الدولة دون تمييز، ولا يجوز التمييز ضد مصالح أي دولة عضو في الجات، انما يلتزم تحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية.

وبعبارة أخرى يترجم هذا المبدأ أو كل تفضيل يمنح لطرف متعاقد أو غير متعاقد في جوانب مختلفة من التعامل كمجال عوامل الانتاج والخدمات وكذا وسائل النقل والملكية الفكرية بشرط عدم خضوع صادراتها للتعريفة الجمركية وغير الجمركية من الأطراف الأخرى، ويترجم أيضا هذا المبدأ الحرية التجارية التي دعا اليها أصحاب وأنصار الحرية تحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" هذه الفكرة يرفضها أنصار الحماية كونها غير قادرة على مواجهة الأزمة الاقتصادية وتحقيق التنمية بالنسبة للدول النامية.

وهنا نلاحظ أن الجات تضمنت عددا من الاستثناءات بحق الدول الأعضاء بموجبها التمتع بإعفاء من الالتزام بشرط "الدولي الأولى بالرعاية" على أساس اعتبارات موضوعية توافق عليها الأطراف الأخرى، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في النقاط التالية:[7]

- ✓ الترتيبات الإقليمية: تعني تحرير التجارة بين الدول التي تنتمي لإقليم جغرافي واحد الدول دون غيرها من الأعضاء المتعاقدة غير المنتمية لهذا الإقليم.
- ✓ التبادل التجاري بين الدول النامية: يهدف هذا الاستثناء لتشجيع التجارة بين الدولة النامية وفقا لاستثناءات ترتبط بشرط التجاوز الجغرافي.
- ✓ المزايا الممنوحة للدول النامية: هي المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول الصناعية لتجارة الدول النامية وفقا لما عرف بـ: "النظام المعمم للأفضليات التجارية".
- ✓ ترتيبات الحماية في الدول النامية: تعني التدابير التي تتخذها الدول النامية لحماية الصناعات الوليدة؛ حيث تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية.
- ✓ مفهوم مبدأ المعاملة الوطنية: تعني الالتزام بعدم التفرقة في المعاملات بي السلع؛ أي عدم تفضيل المنتوجات المحلية لدولة ما على منتوجات دول أخرى لفتح الأسواق الوطنية للمنتوجات العالمية.

ثانيا: مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية.

ويعني ضرورة القيام بتخفيضات جمركية بصفة دورية؛ يهدف لحماية الصناعة الوطنية لظروف كل دولة بشرط احترام التزامات كل دولة متعاقدة في الجات.

ثالثا: مبدأ عدم الاغراق:

[7] أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلاد العربية من هافانا الى مراكش، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1996 لطبعة الأولى (الصفحة 12-39.

ويعني به العمل على بيع وتصدير السلع بأقل من السعر المعمول به بهدف جعل السلع أكثر نشاطا في الأسواق الأجنبية، ويقوم هذا المبدأ على نظام الاعانات الذي يسمح ببيع منتوجات في الأسواق بسعر أقل من السعر المعمول به بهدف عدم الاغراق.

رابعا: مبدأ الشفافية:

تنص الجات على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء ويتم تبادل هذه التنازلات عن طريق ثلاث طرق:

- ✓ عن طريق المفاوضات.
- ✓ أو من خلال التنازلات التي تقدمها الدول.
- ✓ بالاتفاق الجماعي على تخفيض كافة الرسوم الجمركية دون استثناء: ويقصد به حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء الى الاجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد مثلا أو تقييد كمياته من خلال الحصص.

ج/ أهداف الجات:[8]

وفقا للمبادئ المذكورة سابقا، تهدف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت في:

- ❖ رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء: من خلال زيادة الدخل المحلي لكل الدول المتعاقدة، مما ينعكس على زيادة الدخل الفردي وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة للدول.
- ❖ تنشيط الطلب الفعال: تنشيط التجارة الداخلية بفعل توفر السلع والخدمات كما ونوعا.

[8] سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية وجات 14-94، مركز الاسكندرية للكتاب، 1996 الصفحة 19.

- ❖ رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي: المساهمة في واردات الخزينة الوطنية بفعل تنشيط التجارة وتوفير السلع.
- ❖ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية: تساهم مبادى التجارة الدولية في الاستفادة من الموارد الاقتصادية والاستثمار فيها سواء كان ذلك صناعيا أم زراعيا.
- ❖ سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية: تسمح وفرة السلع وتنوعها في ارتفاع عدد الأسواق ورفع القدرة التنافسية ما ينعكس على تحسين جودة ونوعية السلع.
- ❖ خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية: من شأن تقليل تكاليف النقل وعبور المجالات الجغرافية للدول أن ينعكس إيجابا على زيادة حجم التبادلات بسبب قلة التكاليف.
- ❖ اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية: مجموعة الآليات السلمية القائمة على التشاورات والحوارات لحل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة تجنبا للأضرار التجارية للأطراف المتعاقدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية هو تحسين العلاقات التجارية، والاقتصادية عموما ما بين الدول الليبرالية، حيث نلاحظ أن الجات مست البلدان الرأسمالية فقط علما أن الاتحاد لسوفياتي سابق والصين أعفيتا من هذا النظام إلى غاية ظهور النظام الدولي الجديد وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي جاءت رسميا للعمل على تسيير التجارة الدولية وفقا لقواني واضحة ومبادئ محددة.

∏- اتفاقية مراكش وتحرير التجارة الدولية:

بعد اجراء سلسلة من المفاوضات انطلاقا من جولة جنيف (1947-1948) إلى غاية جولة الاوروجواي (1986-1993)، وخلال انعقاد مؤتمر مراكش بالمغرب ما بين 12 الى 16 /04/1994 تم التوصل الى الوثيقة الختامية لجولة الأوروجواي التي صادقت عليها 117 دولة من الدول المشاركة في مؤتمر مراكش، ويرجع الدافع لعقد الجولات بغية إنشاء منظمة التجارية العالمية لفشل الجات في ادارة وتوجيه السياسة التجارية للدول المتعاقدة بعد

الخلافات والصعوبات التي واجهتها خصوصا فيما يتعلق بإدماج بعض المجالات في التجارة الدولية وتحريرها كإدماج مجال الخدمات واشهار الملكية الفكرية في تحرير التجارة الدولية، وبالرغم من تصادم المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص تحرير تجارة السلع الصناعية، فكانت الدول الصناعية المتقدمة على استعداد للتوصل إلى اتفاق في هذا المجال باستثناء تحرير المنسوجات والملابس الجاهزة التي كانت محلا للجدل والخلافات نتيجة تخوف الدول المصنعة من غزو المنسوجات والملابس الجاهزة القادمة من الصين والدول النامية لأسواقهم.

وفي هذا الإطار نلاحظ أن الدول العظمى والدول الأوروبية كانت ترغب بشدة إلى إزالة أكبر قدر من العوائق لتوسيع نشاطاتها على حساب الدول النامية لتشمل كل أوجه النشاط التجاري بحيث تضم المصاريف، التأمين، النقل، الاتصالات، ووسائل الاعلام، وفعلا نصت اتفاقية التجارة في الخدمات GATS فيما بعد على تطبيق مبدأ شرط الدولة الأكثر بالرعاية، والمعاملة الوطنية من أجل تحرير قطاع الخدمات وتدليل القيود التي من شأنها عرقلته.

وفعلا نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الأوروجواي في المادة الأولى والثانية على إنشاء منظمة عالمية للتجارة تقوم على إدارة وتنظيم العلاقات التجارية الدولية.

ولفهم ميكانيزمات أو آليات عمل هذه المنظمة فمن الضروري التطرق إلى نقاط رئيسية.

1. الهياكل التنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة.
2. الأحكام الخاصة بالعضوية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
3. الأهداف المباشرة وغير المباشرة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

III. المنظمة العالمية للتجارة

تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة عالمية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية.[9]

وتعتبر الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية تتويجًا للنتائج التي توصلت إليها الدول المشاركة في جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف[10](1993/1986) والتي تم التوقيع على الاتفاق النهائي في مدينة مراكش المغربية في 5/ 04/ 1994 ذلك أن هذه الجولة من جولات المفاوضات التجارية في إطار الجات لم تقتصر على مناقشة المسائل التقليدية والجديدة في مجال التجارة فحسب، وإنما تطرقت أيضًا إلى مناقشة إنشاء تنظيم دولي يتولى إدارة التجارة الدولية وكذا إلى هيئة التحكيم تفصل في المنازعات التجارية بين الدول بطريقة أكثر تنظيمًا وفاعلية.

فتعد المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الدولية الوحيدة المعنية بالتجارة كما بين الدول ويقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا والتي تأسست في 1995/01/01 وانخرطت فيها 164 دولة عضو إضافة إلى 20 دولة مراقبة عام 2016 وتوظف أكثر من 640 عاملاً بميزانية تقدر بنحو 196 مليون فرنك سويسري عام 2016 بينما كانت تقدر ميزانية المنظمة عام 2004 بنحو 162 مليون فرنك سويسري.[11]

واعتماد على تعريف سعيد النجار للمنظمة العالمية للتجارة القاضي بأنها عبارة عن إطار مؤسساتي واحد يجمع كل الاتفاقات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في

[9] حسين الفتلاوي سهيل: منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006، ص. 46.

[10] كامل أبو صقر: العولمة التجارية الإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام، بيروت، الطبعة 1، 2000، الصفحة 20.

[11] للمزيد من التفاصيل يرجى تصفح موقع المنظمة العالمية للتجارة على الانترنت www.wto.009

جولة الأرجواي، كلفت المنظمة العالمية للتجارة في تنفيذ المهام المنوطة بها وفق هيكل تنظيمي حددته المادة الرابعة من الاتفاقية ويتألف من المكونات الرئيسية التالية:

1/ الأجهزة العامة:

أ/ المؤتمر الوزاري: يعتبر رأس السلطة في المنظمة يتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويجتمع مرة كل عامين على الأقل للنظر في أعمال المجلس العام أوله صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقيات.[12]

ب/ المجلس العام: يعتبر الجهاز المحوري للمنظمة ويتولى مهام فض النزاعات ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء تتفرع منه المجالس واللجان الفرعية.[13]

ج/ الأمانة العامة: تقوم بإدارة الشؤون المنظمة وتعداد الوثائق وتحضير المؤتمرات السنوية وتعمل تحت إشراف المدير العام المعين من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد له سلطاته وواجباته.[14]

د/ جهاز مراجعة السياسات التجارية: يهدف إلى القيام بعملية تقويم من أجل بحث كل من الأثار الإيجابية والسلبية كسريان قواعد النظام الدولي التجاري حيث يعتمد في عمله على مبدأ الشفافية ومن أجل تحقيق وبلوغ الهدف المشار إليه تم إسناد هذه المهمة إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.[15]

---

[12] في اجتماع سنغافورة في ديسمبر 1996 تمت الدعوة إلى التوسع في تبادل منتجات تكنلوجية المعلومات ما بين الدول الأعضاء على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالدوحة تم الاعتراف في نوفمبر 2001 الدول المتقدمة بأنه لا يمكن أن يكون نظام تجاري بدون دول العالم الثالث.

[13] مولحسان أية الله: الأثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، (رسالة ماجيستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2003/2002)، ص 40-39.

[14] سمير عبد العزيز: التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الصفحة 70.

[15] أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1997، الصفحة 79.

هـ/ جهاز تسوية المنازعات: يباشر عمله من خلال المجلس العام وتشمل ولا يته كل مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية كما يتولى فض المنازعات التجارية بين دول الأعضاء وذلك طبقا لنصوص اتفاقية مراكش؛[16] ويصدر أحكاما ملزمة لأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين ويحق لأي طرف استئناف قرار المحكمين إذا اقتضى الأمر لذلك.

2/ الأجهزة المتخصصة:

وتنقسم إلى نوعين هما:

❖ الأجهزة المختصصة:

وتشمل مجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية ويتولى كل مجلس الاشراف على تنفيذ الاتفاقيات وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام، وتشير هيئات عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع من يريد من الدول في المنظمة.

❖ اللجان الفرعية:

وتتكون هذه اللجان بمنشور المجلس الوزاري:

لجنة التجارة والتنمية لجنة قيود ميزان المدفوعات اللجنة الميزانية والمالية ولجنة التجارة والبيئة، وتقوم بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعدد الأطراف وبما يكلفها به المجلس.

- **اتخاذ القرارات وعضوية المنظمة.**

عملية اتخاذ القرارات في المنظمة تتم على أساس التراضي، وفي حالة عدم التوصل إلى قرار بالتراضي يتم اللجوء إلى التصويت حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد، وتتخذ القرارات

[16] ولحسان ايت الله: مرجع سابق، الصفحة 41.

بأغلبية الأصوات، كما يشترط توفر أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل في حالة انعقاد المجلس العام كهيئة لفض النزاعات أو في حالة اتخاذ قرار فيما يتعلق بتفسير الاتفاقيات.[17]

أما بخصوص العضوية في المنظمة، تكون الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في اتفاق1947، على أن تقدم كل دولة جدول التزاماتها وتعهداتها باتفاقيات حديد ولا يطلب من الدول النامية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة أن تقدم تعهداتها إلا في الحدود التي تتفق والمؤسسة، امكاناتها الإدارية.

ونشير في هذا الإطار أن الانضمام[18]إلى المنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات وإنما يتم ذلك تدريجيا، وتسبق العضوية مفاوضات ما بين المنظمة والدول الراغبة في العضوية،[19] يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي ستلتزم بها الدولة وفقا لمستوى نموها الاقتصادي، فالدولة ليست مجبرة للانضمام إلى المنظمة، فالعضوية تكتسب بشكل تطوعي وتخضع لمدى رؤية الدولة لاستفادتها من عدمها من الانضمام للمنظمة، إلا أنه واقعيا لا يمكن لأي دولة أن تظل خارج منظوم الاقتصاد العالمي.

[17] عبد الناصر نزار العبادي: منظمة التجارية العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1991، الصفحة 94.

[18] عبد الفتاح مراد شرح اتفاقيات: الجات مصر، دار الكتب والوثائق المصرية عام، 1997، ص 26،27.

[19] Chantal Béhour, Le commerce du GATT à l'OMC, Editions LE MONDE DE POCHE, France Avril 1996, PAGE 192.

الشكل رقم (1): هيكل المنظمة العالمية للتجارة

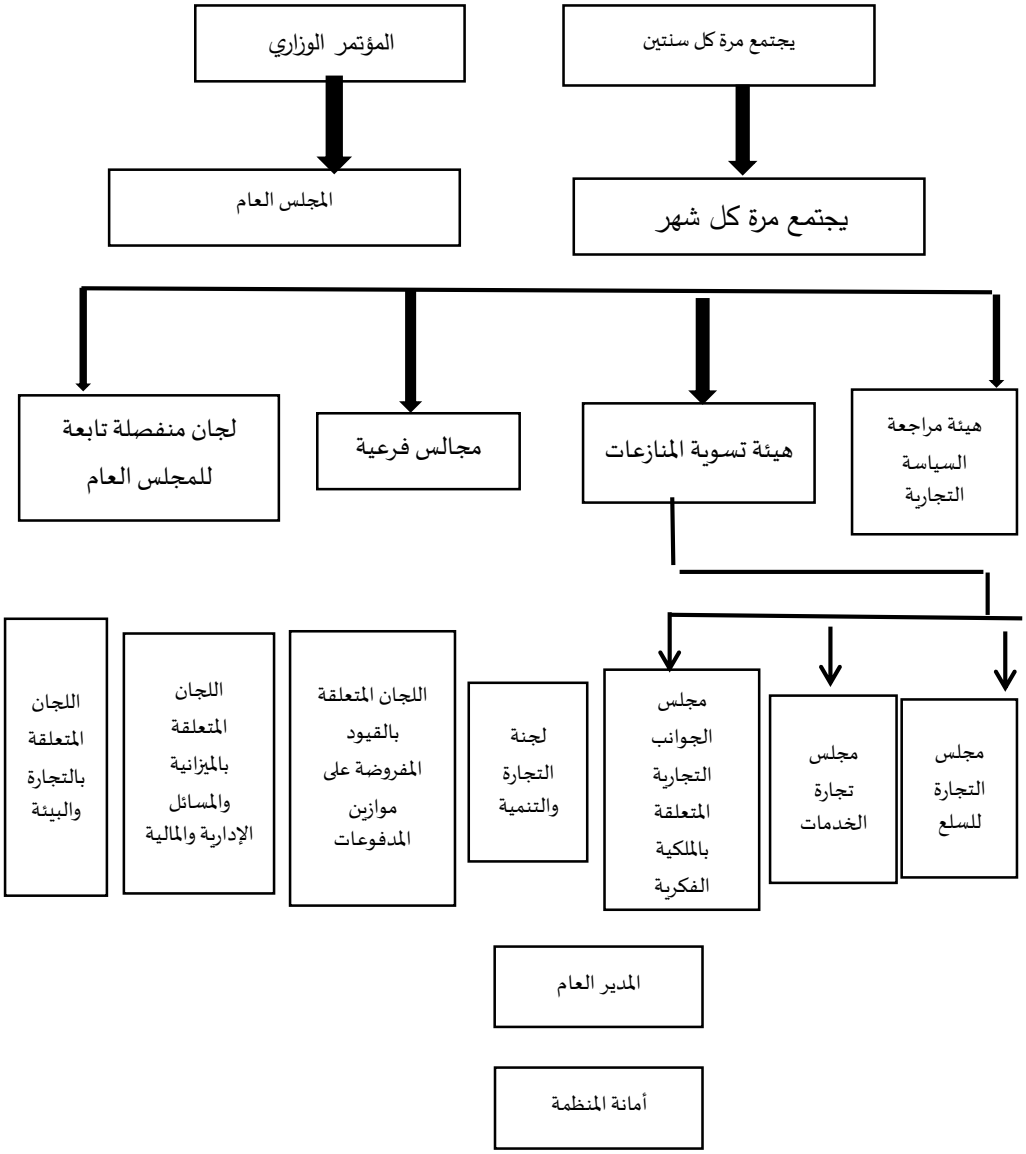

المصدر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة: التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، الصفحة 8.

لا شك أن المبادئ التي قامت عليها المنظمة لا تختلف عن تلك المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في ظل الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية ويمكن ذكر أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة[20] فيما يلي:

***مبدأ الدولة الأكثررعاية:** الذي يعني أنه إذا أعطت دولة ما لدولة أخرى ميزة معينة تتعلق بالصادرات أو الواردات فينبغي أن تعطى هذه الميزة لكل دولة أخرى عضو في المنظمة ويستثنى من ذلك:

1. الاتفاقات التجارية الإقليمية كالاتحاد الجمركي ومناطق التبادل الحر.
2. الامتيازات التي تمنحها بعض الدول المتقدمة إلى الدول النامية بموجب النظام المعمم للأفضليات الأفضليات (G.S.P).

***مبدأ التجارة دون تمييز:** جميع الدول الأعضاء في المنظمة تتساوى في جميع الحقوق والالتزامات التجارية والدولية.

لا شك أن المبادئ التي قامت عليها المنظمة لا تختلف عن تلك المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في ظل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ويمكن ذكر أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

1/ مبدأ عدم التميز:

وينطوي هذا المبدأ على عدم التميز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، وبحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية تمنحها دولة لدولة أخرى تستفيد منها -دون مطالبة- باقي الدول الأعضاء.

[20] عبد المالك عبد الرحمن مطهر: الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية ، دار الكتب القانونية، مصر، 2009، ص 43.

2/ مبدأ الشفافية :

عن طريق الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقد إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذا التزم الأمر ذلك تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد بطبيعة الحال عن القيود الكمية (حصص الاستيراد)، علما أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

3/ مبدأ المفاوضات التجارية :

ويقر هذا المبدأ أن المنظمة العالمية للتجارة هي إطار التفاوض المناسب لتنفيذ الأحكام أو لتسوية المنازعات، وقد شهدت المنظمة عدة جولات في إطار المؤتمر الوزاري تمت من خلالها التفاوض في مجال حقوق الملكية الفكرية، والخدامات وتقديم مقترحات لفض النزاعات القائمة بين الدول الأعضاء.

4/ مبدأ المعاملة التجارية التفاضلية :

يدعو هذا المبدأ إلى منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة لدعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية، وإعطائها مرونة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، مع تقديم الدعم لها لزيادة فرص التجارة لها، وفي بعض الأحيان تصل إلى تقديم إعفاءات جزئية من بعض الالتزامات.

5/ مبدأ التبادلية :

ينص هذا المبدأ على ضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية أي أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لبلد ما لابد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل بلد

وما تصل إليه المفاوضات في هذا الإطار، ويصبح ملزمًا لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

أ/ عن أهداف المنظمة العالمية لتجارة حددت الوثيقة الخاصة بالمنظمة على 14 هدفًا ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ تحقيق حرية التجارة الدولية بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.
- ✓ رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- ✓ تشجيع الدول الأعضاء على منح التجارة المنتجات الزراعية توجهات تسويقية قوية عن طريق الحد من دعم الصادرات.
- ✓ رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.[21]
- ✓ سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- ✓ اقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- ✓ استخدام جميع تدابير الحماية وعدم التمييز بين مصادر العرض.
- ✓ ضرورة ترابط وتكامل وتدعيم التعاون مع مؤسسات بريتون وونز بغرض توسيع التجارة وزيادة نمو والتنمية وتصحيح اللاتوازنات العالمية.

لكن نلاحظ أنه بتعامل المنظمة العالمية للتجارة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شكلت المثلث الاقتصادي المختص بالمساهمة في رسم السياسات الوطنية للدول في مجالات النقد والتمويل وبالتالي تمت عملية فرض قواعد النظام الاقتصادي المسمى بالجديد مما يؤدي إلى المساس بالسيادة الوطنية حيث يقوم الصندوق والبنك الدوليين فرض سياستها على الدول النامية بالدرجة الأولى خاصة إن اقتصاديات هذه الدول بحاجة إلى تمويل.

وهنا نستنتج أن الهدف الرئيسي والمباشر للتجارة من استثناء المنظمة العالمية للتجارة هو أن المنظمة تعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهيمنة النظام الليبرالي

[21] -عبد الفتاح مراد: شرح اتفاقيات الجات، دار الكتب والوثائق المصرية، 1997، ص461.

الحر الذي تكرس معالم عولمة الاقتصاد الحر خصوصًا بعد التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية من الناحية الاقتصادية والتجارية والمالية في أعقاب زوال الاتحاد السوفيتي سابقا وتحويل كتلة البلدان الماركسية من نظام اشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر، حيث أن معالم العولمة تجلت على الواقع من خلال انتشار شبكة الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات (الجنسيات) مع الوكالات العالمية وكذا انتشار البنوك وتطور فروعها عبر القارات والتي أدت إلى تشكيل نظام نقدي عالمي وإلى إنشاء فضاءات مالية وتجارية عالمية.

الخاتمة:

لقد زودت المنظمة العالمية للتجارة بآليات وسلطات وبالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لرسم السياسة التجارية الدولية، حيث خصص الملحق 2 من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية لتنظيم أحكام مهمة المنظمة في تسوية المنازعات ومراقبة السياسة التجارية الدولية، وبهذه المهام تكون هذه الهيئة قد جمعت بين وسائل القوة والرقابة والتطوير فهي تشرف على التنفيذ عن طريق أجهزتها وتراقب التنفيذ عن طريق آلية تسوية المنازعات وتطور النظام التجاري عن طريق المفاوضات.

والتفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية، يعني التفاوض بين الدول تمثل 90% (نسبة اقتصاد الدول الأعضاء في O.M.C) وهذا يعني أن هذه الدول هي التي ترسم حدود وأحكام التجارة الدولية وتضع القواعد التي تحدد مستقبل الاقتصاد العالمي، وتعكس مبادئ الحمائية عدم تناسبها مع فلسفة المنظمة العالمية للتجارة التي تدعو لنمط التجارة الحرة دون أي قيود أو ضمانات.

فإذا كان الانفتاح ضرورة تمليها ميكانزمات النظام الاقتصادي الدولي ومتطلبات اقتصاد الدول النامية فإنه يفرض عليها اجراءات عملية مستعجلة من أجل اكتساب اقتصاديات الدول النامية القدرية التنافسية وضرورة الانسجام مع القواعد الدولية.

إن انضمام الدول النامية والدول الأقل نمو إلى منظمة التجارة العالمية أمر لا مفر منه، كونها إحدى تجليات وآليات العولمة، فهي ليست نتيجة اختيار للدول النامية أن تقبله أو ترفضه بل هي مسار طويل يكاد أن يكون التعامل والاندماج حتميًا، كونه مسارًا تساهم فيه أطراف إيجابية فاعلة وأطراف أخرى سلبية متلقية والانعكاسات والفوائد ستكون بطبيعة الحال متفاوتة من دولة إلى أخرى.

قائمة المراجع

❖ **اللغة العربية**

أ- **الكتب**

1) أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلاد العربية من هافانا الى مراكش، الدار المصرية اللبنانية (القاهرة)، 1996 لطبعة الأولى.
2) حسين الفتلاوي سهيل: منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006.
3) سمير عبد العزيز: التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1996.
4) عبد الفتاح مراد شرح اتفاقيات: الجات مصر، دار الكتب والوثائق المصرية، 1997.
5) عبد المالك عبد الرحمن مطهر: الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، 2009.
6) عبد الناصر نزار العبادي: منظمة التجارية العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1991.
7) كامل أبو صقر: العولمة التجارية الإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

ب- **الرسائل الجامعية**

8) أولحسان أية الله: الأثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، (رسالة ماجيستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2003/2002).

❖ **اللغة الأجنبية**

1) BEHOUR Chantal, **Le commerce international : du GATT à l'OMC,** Editions le monde de poche, France Avril 1996.
2) THIEBAUT Flory **: Le G.A.T.T droit international et le commerce mondial**, libraire Grenoble de Droit, Paris, 1968.
3) Helene DELORME et Denis CLERC : **Un nouveau G.A.T.T les échanges mondiaux après l'Uruguay- Round,** édition complexe Bruxelles, 1996.
4) Jean Claude MARTINEZ : **l'OMC de Marrakech à Washington, 1994-2017**, Edition Harmattan, France, 2017.
5) Michel RAINELLI : **Le commerce international**, Collection Repères-la Découverte, France, novembre 2015.
6) Stéphane PAQUIN: **La nouvelle économie politique internationale,** Armand Colin, France 2008.

مو اقع أنترنت

1) للمزيد من التفاصيل يرجى تصفح موقع المنظمة العالمية للتجارة على الانترنت www.wto.009